



دولة فلسطين

وزارة المالية

**الإدارة العامة للوازم العامة
لجنة العطاءات المركزية**

عطاء رقم 46 / 2022

**تقديم خدمة تخزين وتوزيع وتعبئة بترول
لصالح وزارة المالية**



دولة فلسطين

وزارة المالية

الإدارة العامة للوازم العامة

لجنة العطاءات المركزية

عطاء رقم 46 / 2022

تعلن وزارة المالية / لجنة العطاءات المركزية عن عطاء حكومي تقديم خدمة تخزين وتوزيع وتعبئة بترول لصالح وزارة المالية تبعاً للشروط والمواصفات الموضحة في كراسة ووثائق العطاء .
فعلى الشركات ذات الاختصاص والمسجلة رسمياً وترغب في المشاركة في هذا العطاء مراجعة وزارة المالية / الإدارة العامة للوازم العامة، تل الهوى بجوار محطة فارس خلال أوقات الدوام الرسمي من أجل الحصول على كراسة المواصفات ووثائق العطاء مقابل دفع مبلغ (300) شيكل غير مستردة تورد إلى خزينة وزارة المالية.
آخر موعد لقبول عروض الأسعار بالظرف المختوم في صندوق العطاءات بالإدارة العامة للوازم / وزارة المالية في غزة هو الساعة 10:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2022/04/26 وتفتح المظاريف بحضور ممثلي المتناقصين في نفس الزمان والمكان .

لجنة العطاءات المركزية

ملاحظة:

1. أجرة الإعلان في الصحف على من يرسو عليه العطاء .
2. يجب إرفاق كفالة بنكية أو شيك بنكي صادريين من البنك الوطني الاسلامي أو بنك الإنتاج أو سند دفع معتمد صادر من بنك البريد بمبلغ \$5000 "كتأمين دخول" ساري المفعول لمدة ثلاث أشهر من آخر مود لتقديم العروض .
3. تقدم الأسعار بالشيكول وتشمل جميع أنواع الرسوم والضرائب .
4. لجنة العطاءات غير ملزمة بقبول أقل الأسعار .
6. للمراجعة والاستفسار جوال رقم : 0598967679

الشروط العامة

أولاً: إعداد وتقديم العروض من قبل المتنافسين:-

1. يعد المناقص عرضه وأسعاره على الجداول والنماذج والوثائق المرفقة بدعوة العطاء بعد أن يقرأ هذه الوثائق ويتفهم جميع ما ورد فيها ويختتم ويوقع كافة وثائق دعوة العطاء ويقدمها ضمن العرض كاملة على أن يتحمل كافة النتائج المترتبة على عدم قيامه بالتدقيق والاستكمال بصورة صحيحة.
2. تكتب أسعار العطاء بالشيك على أن يشمل السعر رسوم الجمارك وكافة الضرائب وأجور التحزيم والتغليف ومصاريف النقل والتحميل والتنزيل والتأمين وجميع الضرائب والرسوم والمصاريف الأخرى.
3. يعد المناقص عرضه مطبوعاً أو مكتوباً بالحبر الأزرق أو الأسود فقط ويحظر المحو أو التعديل أو الشطب أو الإضافة في العرض وكل تصحيح من هذا القبيل يوضع عليه خطين متوازيين بالحبر الأحمر ويعاد كتابة الصواب بالحبر الأزرق أو الأسود ويوقع بجانبه من قبل من أجرى التصويب.
4. يقدم المناقص عرضه مرفقاً به الوثائق المطلوبة مع تأمين دخول العطاء في مغلف مغلق بإحكام ويكتب عليه عطاء تقديم خدمة تخزين وتوزيع وتعبئة بترول لصالح وزارة المالية للمناقصة رقم 46 / 2022 وكذلك اسمه وعنوانه بالكامل ورقم الهاتف والفاكس ورقم صندوق البريد الخاصين به لترسل إليه المكاتبات المتعلقة بالعطاء وعليه تبليغ الإدارة العامة للوزام / وزارة المالية خطياً بأي تغيير أو تعديل في عنوانه وعليه أن يكتب أيضاً اسم الدائرة التي طرحت العطاء وعنوانها وبخلاف ذلك يحق للجنة العطاءات أن تهمل العرض المقدم منه.
5. يودع العرض من قبل المناقص في صندوق العطاءات المخصص لهذا الغرض لدى الإدارة العامة للوزام قبل انتهاء المدة المحددة لذلك وكل عرض لا يودع في صندوق العطاءات قبل آخر موعد لتقديم العروض لا ينظر فيه ويعاد إلى مصدره مغلقاً.
6. يلتزم المناقص بأن يبقى العرض المقدم منه نافذ المفعول ولا يجوز له الرجوع عنه لمدة ستون يوماً من تاريخ آخر موعد لتقديم العروض.
7. في حال انخفضت الأسعار أو ارتفعت لا يحق للطرفين إنهاء التعاقد أو المطالبة بالتعويض.

ثانياً: الشهادات والمستندات الرسمية المطلوبة:-

1. يرفق المناقص مع عرضه (خاصة إذا كان يشارك لأول مرة) الشهادات والوثائق المطلوبة منه وهي على النحو التالي:
 - صورة مصدقة عن شهادة مزاوله المهنة وكذلك السيرة الذاتية للشركة.
 - السجل التجاري أو الصناعي للشركة.
 - شهادة خلو طرف من دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وسلطة الأراضي.
2. يحق للمناقص أن يضيف أية وثائق أو معلومات يرغب بإضافتها ويرى أنها ضرورية لتوضيح عرضه.

ثالثاً: تأمينات و ضمانات العطاء:

1. تأمين الدخول في العطاء: يلتزم المناقص أن يرفق بعرضه سند دفع معتمد صادر من بنك البريد أو البنك الوطني أو بنك الانتاج بمبلغ \$5000 " كتأمين دخول " ساري لمدة ثلاثة أشهر ولا ينظر في أي عرض غير معزز بتأمين دخول العطاء على أن تعاد تأمينات الدخول في العطاء إلى مقدميها من المنافسين الذي لم يحال عليهم العطاء بعد مدة أسبوعين من تاريخ آخر موعد لتقديم العروض.
2. تأمين حسن التنفيذ: يلتزم المتناقص الفائز بالعطاء أو بأي جزء من بنوده بتقديم تأمين حسن التنفيذ للعطاء المحال عليه بقيمة \$15000 وذلك على شكل سند دفع معتمد صادر من بنك البريد أو بنك الإنتاج أو البنك الوطني حسب الأصول خلال 15 يوم من تاريخ تبليغه بقرار إحالة العطاء عليه من قبل الإدارة العامة للوزام على أن يكون ساري المفعول لمدة سريان العقد، ويعاد تأمين حسن التنفيذ إلى المتعهد بعد تنفيذ كافة الالتزامات المترتبة عليه.

رابعاً: فتح العطاءات وتقييمها:

- 1- لجنة فتح المظاريف: تقوم لجنة العطاءات المركزية بفتح العطاءات بحضور المناقصين أو ممثليهم في الزمان والمكان المحددين في دعوة العطاء بعد اتخاذ الإجراءات التالية:-
 - أ- إثبات عدد المظاريف في محضر فتح المظاريف وكل عطاء يفتح مطروفه يضع رئيس اللجنة عليه وعلى مطروفه رقماً مسلسلأ على هيئة كسر اعتيادي بسطه رقم العطاء ومقامه عدد العطاءات الواردة.
 - ب- ترقيم الأوراق المرفقة مع العطاء وإثبات عددها.
 - ت- قراءة اسم مقدم العطاء والأسعار وقيمة التأمين الابتدائي المقدم من كل مناقص وذلك بحضور المناقصين أو ممثليهم.
 - ث- التوقيع من رئيس اللجنة وجميع الأعضاء الحاضرين على العطاء ومطروفه وكل ورقة من أوراقه وكذلك على محضر اللجنة بعد تدوين كافة الخطوات السابقة.

- 2- لجنة دراسة وتقييم العروض: يحدد مدير عام اللوازم العامة الأشخاص أو الجهات الذين تتكون منهم اللجنة الفنية التي تقوم بدراسة العروض من النواحي الفنية والمالية والقانونية وتقدم توصياتها المناسبة للجنة العطاءات المركزية بعد أخذ المعايير التالية في الاعتبار:-
 - أ- لا ينظر في أي عرض غير معزز بتأمين دخول العطاء.
 - ب- تدرس العروض من الناحية الفنية بحيث تحدد المعايير الفنية وفقاً لمواصفات اللوازم المطلوبة على جدول يعد لهذه الغاية، وتخضع كافة العروض لنفس المعايير من حيث التزام المناقص بعرضه بمواصفات وشروط دعوة العطاء.
 - ت- يؤخذ بعين الاعتبار كفاءة المناقص من الناحيتين المالية والفنية ومقدرته على الوفاء بالتزامات العطاء وسمعته التجارية والتسهيلات التي يقدمها أو الخدمة التي يوفرها وقطع الغيار وورش الصيانة وكذلك كونه وكيل أو موزع لوكيل أو تاجر، وللجنة استبعاد عرض المناقص الذي لا تتوفر فيه كل أو بعض هذه المتطلبات.
 - ث- تبدأ الدراسة بالعرض الذي قدم أرخص الأسعار ثم الذي يليه حتى تتم دراسة العروض المقدمة.
 - ج- إذا توافرت في العرض كافة الشروط والمواصفات والجودة توصي اللجنة الفنية بالإحالة على مقدم أرخص الأسعار ومن حق اللجنة الفنية أن توصي بالترسية على أكثر من مورد للصنف الواحد بالرغم من اختلاف الأسعار.
 - ح- في حالة عدم توافر المتطلبات في العرض الذي يتضمن أرخص الأسعار تنتقل الدراسة إلى العرض الذي يليه بالسعر إلى أن تصل إلى العرض الذي تتوافر فيه المتطلبات للإحالة على أن تبين أسباب استبعاد العروض الأرخص بشكل واضح.
 - خ- إذا تساوت المواصفات والأسعار والشروط والجودة المطلوبة يفضل المناقص الذي يتضمن عرضه ميزات إضافية ثم المقدم للمنتجات المحلية، ثم المناقص المقيم بفسطين بصورة دائمة، ثم مدة التسليم الأقل إذا كانت سرعة التسليم لمصلحة الدائرة المستفيدة.

خامساً: التزامات المتعهد أو المورد:

1. على المتعهد الذي أحيل عليه العطاء استكمال إجراءات العقد الخاص بقرار الإحالة وتوقيع الاتفاقية وما يلحقها من أوراق ومستندات بما فيها (أوامر الشراء).
2. يلتزم المتعهد بالتنفيذ خلال أسبوعين من تاريخ استلامه لأمر التوريد.
3. لا يجوز للمتعهد أن يتنازل لأي شخص آخر عن كل أو أي جزء من العقد دون الحصول على إذن خطي من لجنة العطاءات التي أحالت العطاء.
4. لا يحق للمناقص أو المورد الرجوع على لجنة العطاءات بأي خسارة أو ضرر ناشئ عن تقديم عرضه في حالة إذا ما رفضت لجنة العطاءات كل العروض المقدمة إليها أو إذا لم تحل العطاء على مقدم أقل الأسعار أو إذا ألغت لجنة العطاءات دعوة العطاء في أي وقت أو أي مرحلة دون ذكر الأسباب.

5. يلتزم المورد بتسليم اللوازم وفقاً للمواصفات والشروط المتفق عليها والواردة في قرار الإحالة وكذلك العينات المعتمدة والمذكورة فيه.

سادساً: الإجراءات التي تتخذ ضد المتعهد في حالة التأخير في التنفيذ أو عدم قيامه به:

1. فرض غرامة مالية: إذا تأخر المتعهد عن توريد ما التزم به في الموعد المحدد في العقد يحق لمدير عام دائرة اللوازم العامة أن يفرض غرامة مالية لا تقل عن (1%) من قيمة اللوازم التي تأخر في توريدها عن كل أسبوع تأخير إلا إذا تبين أن التأخير في التوريد ناجم عن قوة قاهرة ، وفي جميع الأحوال على المتعهد تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف والأسباب التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعه من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.
2. الشراء على حساب المتعهد: إذا نكل المتعهد عن تنفيذ التزاماته بما فيه التزامه بالتوريد أو قصر في ذلك أو تأخر يحق لمدير عام دائرة اللوازم العامة إصدار القرار بشراء اللوازم الملتمزم بها المتعهد بنفس الخصائص والمواصفات من أي مصدر آخر على حساب هذا المتعهد ونفقته مع تحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالدائرة المستفيدة أو دائرة اللوازم العامة دون الحاجة إلى أي إنذار ولا يحق للمتعهد الاعتراض على ذلك.
3. استبعاد عرض المورد الذي يخل بالتزاماته أو إلغاء العقد المبرم معه: وهنا يحق للجنة العطاءات التي أحالت العطاء اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المتعهد بما في ذلك مصادرة قيمة التأمين المقدم من المتعهد أو أي جزء منه بشكل يتناسب مع قيمة اللوازم غير الموردة ويعتبر المبلغ في هذه الحالة إيراداً للخزينة العامة.
4. وفي جميع الأحوال يحق لدائرة اللوازم العامة تحصيل الأموال المستحقة لها في ذمة المناقص أو المورد من الأموال المستحقة لذلك المناقص أو المورد لدى الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية أو من كفالاتهم.

سابعاً: حل الخلافات:

- أ- في حال حدوث أي خلاف ينشأ عن تفسير أي بند من البنود السابقة أو من بنود العقد فيتم حله ودياً بالتفاوض.
- ب- إذا لم يتمكن الطرفان خلال 30 يوماً من بدء مفاوضاتهما للوصول إلى حل حول أي خلاف يتعلق بالعقد يحق لأي من الطرفين حل الخلاف باللجوء إلى المحكمة المختصة وتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بهذا الشأن.

ثامناً: شروط متفرقة:

1. إذا استعمل المناقص الغش أو التلاعب في معاملته أو ثبت عليه أنه شرع أو قام بنفسه أو بواسطة غيره بطريق مباشر أو غير مباشر على رشوة أحد موظفي أو مستخدمي السلطة أو على التواطؤ معه إضراراً بالمصلحة يلغي عقده في الحال ويصادر التأمين مع عدم الإخلال بحق الوزارة المطالبة بالتعويضات المترتبة على ذلك فضلاً عن شطب اسمه من بين المناقصين ولا يسمح له بالدخول في مناقصات للسلطة الوطنية الفلسطينية هذا فضلاً عن اتخاذ الإجراءات القضائية ضده عند الاقتضاء.
2. إذا أفلس المناقص أو المورد يحق للجنة العطاءات إلغاء التعاقد معه دون اللجوء للقضاء وكذلك مصادرة مبلغ التأمين كإيراد عام للخزينة العامة.
3. إذا توفى المناقص أو المورد جاز إلغاء العقد المبرم معه أو ما تبقى منه بتوجيه كتاب للورثة يفيد بذلك دون الحاجة إلى استصدار حكم قضائي يقضي بذلك مع رد مبلغ التأمين في هذه الحالة.

الشروط الخاصة

1. يجب الالتزام بالموصفات المذكورة في كراسة العطاء وأي تغيير بالموصفات يجب توضيحه في عرض الشركة.
2. أن يكون المتقدمين لهذا العطاء من المشتغلين المرخصين المسددين للالتزامات الضريبية.
3. لوزارة المالية الحق في إلغاء المناقصة كاملة لاعتبارات خاصة بوزارة المالية ولا حق للمشاركين في الاعتراض على ذلك كما ولها الحق في زيادة مدة العقد أو إنقاصها حسب ما تقتضيه المصلحة العامة.
4. يجب على المناقص أن يكون لديه الجاهزية الكاملة للتخزين والتوزيع والتعبئة للسيارات والمعدات والآليات والمؤسسات الحكومية وذلك عند الطلب والحاجة الفورية من الكميات الموجودة لدى المناقص.
5. الحكومة الفلسطينية في غزة هي المسئولة عن توفير الكمية المطلوبة من السولار والبنزين المطلوب تخزينها حسب حاجتها وبالوقت والطريقة والكمية التي تراها مناسبة لذلك (ليس على حساب المورد).
6. تتكفل الشركة بتوفير سيارات لنقل الوقود من معبر رفح للبترول أو معبر كرم أبو سالم أو أي مكان يتم تحديده من الحكومة وتحمل الشركة تكلفة النقل.
7. يجب على الشركة المتقدمة أن يكون لديها القدرة على تقديم الخدمة في كافة محافظات قطاع غزة وذلك من خلال توفير عدد من المحطات التابعة له موزعة على النحو التالي:

م.	المحافظة	العدد الأدنى لمحطات التخزين والتوزيع والتعبئة
1.	غزة	3
2.	شمال غزة	1
3.	الوسطى	1
4.	خان يونس	2
5.	رفح	1

8. يتم تقديم كشف بالمحطات المقترحة للعمل، ويحق للجنة طلب تعديل أو رفض بعض المحطات.
9. يجب أن تكون القدرة التخزينية عند الشركة المتقدمة للعرض لا تقل عن 300000 لتر سولار و100000 ألف لتر بنزين.
10. تلتزم الشركة بالمسئولية الكاملة عن أية إصابة تلحق بأي من العاملين بالشركة بمهمة التخزين والتوزيع والتعبئة كما إن حقوقهم كلها كائنة ما كانت هي طرف الشركة الذي جلبهم وشغلهم من خلال عقده مع وزارة المالية.
11. يحق لوزارة المالية إجراء تقييم شامل لأداء الشركة كل ثلاثة أشهر وإذا ثبت لنا من خلال المشاهدات الشخصية وتقارير اللجان المتخصصة أن الشركة قد أخفقت في تحقيق الأهداف التي تم التعاقد معه من أجلها وحسب أحكام وشروط العقد فان لوزارة المالية الحق في إلغاء العقد مع الشركة ومصادرة الضمانة البنكية.

12. يلتزم المناقص المحال عليه العطاء بتوقيع عقد مع وزارة المالية فور الإعلان عن الإحالة النهائية للعطاء ولمدة عام ميلادي يبدأ خلالها المتعهد بتقديم الخدمة المطلوبة.
13. سيتم تحديد عمولة الخدمة بوحدة 1000 لتر من البنزين و1000 لتر من السولار وأي كمية تقل عن هذه الوحدة سيتم احتسابها كنسبة مئوية بالنسبة لوحد القياس المعتمدة.
14. لا يتم صرف أي كوبونة ما لم تكن موقعة ومؤرخة من الإدارة العامة للوزارم ولا يتم صرف أي كوبونة مؤرخة بتاريخ شهر سابق دون أخذ موافقة الإدارة العامة للوزارم والإدارة العامة للموازنة علي ذلك.
15. تلتزم وزارة المالية بدفع مطالبة الشركة بطلب صرف استحقاقه لقاء الخدمات المقدمة حسب العقد خلال (90) يوماً من تاريخ تقديم المطالبة وعلى شكل دفعات شهرية عن كل شهر على حدة على أن تستوفي المصوغات التالية:
- فاتورة ضريبية عن كل عملية تخزين.
 - كشف توضيحي بكميات البترول المخزنة والكميات التي تم صرفها شهرياً.
 - خصم ضريبي من المنبع صادر عن ضريبة الدخل.
 - خلو طرف من ضريبيتي الدخل والجمارك والمكوس والقيمة المضافة وسلطة الأراضي.
 - خطاب تغطية مع الملاحظات من الهيئة العامة للبترول.
16. السعر يشمل تعبئة المحروقات في خزانات المولدات الخاصة بالوزارات ويكون دفاتر إرساليات طرف الشركة من أصل ونسخة والأصل تستلمها الوزارة بعد توقيعها من المستلم ومدير الدائرة .
17. يتم تقديم تقارير كاملة ومعتمدة في الشركة شهرياً.
18. يتم إثبات الكميات المستلمة من الشركة بموجب كتاب خطي يسلم للإدارة العامة للوزارم العامة .
19. لا تتحمل وزارة المالية أي عجز أو فاقد .
20. في حال تجهيز البرنامج الإلكتروني من قبل وزارة المالية والبدء به يتم وقف إصدار الكابونات الورقية مع خصم تكلفتها (تحديد مبلغ الخصم).
21. - يتم العمل على البرنامج الخاص بالمحروقات في حال تم تنفيذه واعتماده من قبل وزارة المالية، على أن يقوم المناقص بتجهيز المحطات بما يتناسب مع متطلبات العمل.
- 22 يحق للإدارة العامة إجراء فحص فجائي وأخذ عينات وفحصها لدى الجهات المختصة وبحضور مندوب الشركة على نفقة المورد بحد أقصى عدد 24 فحص سنوياً.

جدول الأسعار

ملاحظات	سعر الوحدة بالشيكل	الوحدة	البيان	م
		1000 لتر	أجور وتكاليف تقديم خدمة نقل وتخزين وتوزيع وتعبئة مادة السولار والبنزين	1

** ملاحظة:

- يجب تقديم عقود المحطات من الباطن.
- السعر يشمل جميع الضرائب والرسوم.

إقرار والتزام

أقر أنا الموقع أدناه _____ هوية رقم _____ بصفتي ممثلاً
عن شركة _____ بالتالي:.

1. بأنني قرأت وتفهمت كافة ما ورد بوثائق العطاء المطروح رقم 2022/46 من شروط عامة وخاصة
ومواصفات وألتزم التزاماً قانونياً بتلك الشروط والمواصفات .

2. كما ألتزم بأن يبقى العرض المقدم مني ساري المفعول ولا يجوز لي الرجوع عنه لمدة عام ميلادي من
تاريخ آخر موعد لتقديم العروض.

3. وكذلك ألتزم بتقديم الخدمة المحالة عليّ بموجب العطاء المذكور أعلاه والذي يتم طلبه من وزارة
المالية من تاريخ العقد، على أن تكون الخدمة الموردة من قبلي وفقاً للمواصفات والشروط المنصوص
عليها في هذا العطاء .

وهذا إقرار وتعهد مني بذلك أقر وألتزم بكل ما ورد به دون أي ضغط أو إكراه .

اسم المناقص : _____

رقم المشتغل المرخص : _____

العنوان : _____

رقم الهاتف : _____

رقم الجوال: _____

رقم الفاكس : _____

التاريخ : _____